التطور التاريخى للسياسة البريطانية فى وسط أفريقيا
من ١٩٢٤ ــ ١٩٥٣

بقلم : دكتور / نصر الدين رشو ن حسن

مقدمـــة :

نقصد بعبارة «وسط أفريقيا» فى هذا البحث المستعمرات البريطانية السابقة الثلاث : روديسيا الشمالية (زامبيا حالياً) ، وروديسيا الجنوبية (زمبابوى) ، ونياسالاند (مالاوى) . وقد تميزت هذه المنطقة بكثافة الاستيطان البريطانى وخاصة فى روديسيا الجنوبية ، مما جعل للسياسة البريطانية فيها طابعاً خاصاً مغايراً لما اتبعته فى منطقة غرب أفريقيا التى حالت ظروفها الجوية والطبيعية دون استيطان البريطانيين بها .

لقد حددت بداية الفترة الزمنية لموضوع البحث بعام ١٩٢٤ عندما بدأت أولى الخطوات من جانب بريطانيا لدراسة الأفكار المطروحة لإيجاد صيغة للتعاون بين خمس من الأقاليم التابعة لبريطانيا وهى روديسيا الشمالية التى روئى أنها أقرب إلى نياسالاند من روديسيا الجنوبية التى كانت تتمتع بالحكم الذاتى فى ذلك الوقت ، بالإضافة إلى أقاليم شرق أفريقيا البريطانية الثلاثة : كينيا وأوغندة وتنجانيقا . أما نهاية الفترة الزمنية البحث فهى عام ١٩٥٣ الذى قام فيه إتحاد وسط أفريقيا والذى ضم كلا من روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية ونياسالاند ، وقد توقفنا عند ذلك على أساس أن الاتحاد منذ قيامه وحتى نهايته فى عام ١٩٦٣ حظى باهتمام الكثيرين من الباحثين . ولا يمكن فهم السياسات البريطانية فى هذه المنطقة دون الحديث عن الجذور التاريخية لهذه السياسة والتى كان لشخصيات بارزة مثل : لفنجستون (Livingstone) وسيسيل رودس (Cecil Rhodes) دور هام فى تحديد ملامحها .

لجذور التاريخية :

وضحت الجهود التى قام بها لفنجستون المعالم الجغرافية للمنطقة ومهدت لتمركز البعثات التبشيرية الاسكتلندية خاصة فى نياسالاند ثم تطور هذا التواجد بما سمح لبريطانيا أن ترتب حقوقاً خاصة لها خلال نزاعها مع الدول الأوروبية المتواجدة فى المنطقة ، وقام سيسيل روديس وشركته (British South Africa Company) بدور كبير فى تنفيذ السياسة البريطانية عن طريق الاحتيال على زعماء المنطقة بفرض المعاهدات عليهم حيناً وبالغارات المباشرة حيناً آخر .

قام لفنجستون بثلاث رحلات ، حقق فى رحلته الأولى من عام ١٨٤١ إلى ١٨٥٦ عدداً من الكشوف الجغرافية كانت موضع تقدير الجمعية الجغرافية الملكية البريطانية التى منحته ميداليتها الذهبية (١) . وأثار بهذه الكشوف اهتمام الرأى العام فى أوروبا مما أدى إلى تأسيس جمعية تبشيرية جديدة باسم بعثة الجامعات إلى وسط أفريقيا Universities Mission to Central Africa لتدعيم جهوده (٢) .

وفى الرحلة الثانية من ١٨٥٨ — ١٨٦٤ قام خلاف بين لفنجستون وجمعية لندن التبشيرية لاعتراضها على نشاطه الكشفى بينما أصر هو على نشاطه الكشفى والتبشيرى فى آن واحد وقد أيده فى ذلك بالمرستون رئيس الوزارة البريطانية (٣) . كان لفنجستون يعمل فى هذه الفترة قنصلا لبريطانيا فى الساحل الشرقى لأفريقيا وزنجبار فضلا عن مهامه الكشفية .

. أما فى المرحلة الثالثة من ١٨٦٦ — ١٨٧٣ فقد عين قنصلا لبريطانيا فى وسط أفريقيا دون مرتب ولكن بمساعدة مالية من كل من الحكومة والجمعية الجغرافية الملكية فى بريطانيا . وبالإضافة إلى الإنجازات العلمية لرحلات

---

(١) رياض ، زاهر : كشف أفريقيا ، ص ٢٣٦ .

(2) Kingsworth, Q.W. : Africa South of the Sahara, P. 65.

(3) Pike; J.G. : Malawi, A Political Economic History, P. 71.

لفنجستون فى مجال الكشوف الجغرافية فقد لفتت الأنظار إلى تجارة الرقيق وضرورة القضاء عليها والعمل على تشجيع التجارة العادية .

لقد سارت السياسة البريطانية فى أفريقيا بصفة عامة فى خطين ، الأول أسلوب لفنجستون الليبرالى وقد طبقته فى غرب أفريقيا ، أما فى وسط أفريقيا فقد طبقت أسلوب رودس الاستعمارى ، وذلك بطبيعة الحال راجع إلى تمركز الاستعمار الاستيطانى البريطانى فى هذه المنطقة (١) .

لقد كان فى تقدير العناصر البيضاء البريطانية أن يكون وسط أفريقيا موئلا لاستيطان البيض فى ظل الامبراطورية البريطانية ، وأيد هذا الاتجاه كذلك الاستعمارى البريطانى هارى جونستون (Harry Johnston) الذى دعا فى عام ١٨٩٧ إلى أن يكون نهر الزمبيزى فاصلا بين نوعين من الحكم ، فما دون هذا الخط جنوباً يستأثر به البيض لظروفه الجوية والصحية المواتية لهم ، وترفع الحكومة البريطانية يدها عن التدخل فى شئونه ، أما فى الشمال فيجب أن تعتمد الحكومة المحلية على بريطانيا اعتماداً مباشراً(٢)

أما الحكومة البريطانية فقد ظهر فيها إتجاهان متناقضان : إتجاه يتزعمه إمرى (L.S. Amery) وزير الدولة للمستعمرات من ١٩٢٤ — ١٩٢٩ يرى تفويض السلطة ونقلها إلى المستوطنين ، أما الاتجاه الآخر فقد كان يتزعمه سلفه دوق ديفونشاير (Duke of Devonshire) وزير الدولة للمستعمرات فى حكومة المحافظين عام ١٩٢٣ وكان يرى تغليب المصالح الأفريقية (African Paramountcy) إذا تناقضت معها مصالح المستوطنين شكل البرلمان البريطانى لجنة مشتركة لمحاولة التوفيق بين هذين الاتجاهين المتناقضين ، فتوصلت إلى رأى مفاده أن مصلحة كل فرد فوق كل اعتبار مناقضة الرأى السابق عن أولوية مصالح الأفريقيين ، وأنه حيثما ينشأ التناقض العنصرى تكون معالجة الأمر من اختصاص وزير الدولة وحاكم الإقليم

---

(1) Leys, Colin : A New Deal in Central Africa, P. 4 .

(2) Hallett, Robin : Africa Since 1875, Vol: 2, PP. 514, 515.

نيابة عنه والدى يعمل بتوجيهاته وفى السنوات التالية توصلت الحكومة البريطانية إلى أن أفضل أسلوب للحكم هو تنمية مبدأ الحكم غير المباشر (Indirect Rule) من خلال المؤسسات الأفريقية أى النظم القبلية(١)

اعترضت الأوساط التقدمية فى بريطانيا على أسلوب الحكم القبلى وأثير العديد من الآراء حول أفضل أساليب الحكم فى وسط أفريقيا وشرقها والتى تقوم على المشاركة بين الأجناس المختلفة (Multi-Racial Societies) وأهم هذه الأفكار :

١ ــ فكرة المشاركة بين المجتمعات العنصرية (Partnership Between The Racial Communitie) وتقضى بمشاركة الافريقيين فى الحكم بصورة متدرجة تصل بهم إلى المساواة مع العنصر الأوروبى رغم التفوق العددى للأفريقيين ، أما الديموقراطية الكاملة فتتحقق فى المستقبل البعيد عندما يختفى كل أثر للاختلافات العنصرية

٢ ــ المساواة فى الحقوق لكل الرجال المتحضرين (Equal Rights fcr All Civilised Men) وتقضى بإجراء الانتخاب العام بشرط توفر مؤهلات معقولة ، وفى رأيهم أن هذا يؤدى إلى انتقال السلطة فى النهاية إلى الافريقيين ، وعلى الحكومة أن تؤهلهم لهذا .

استمرار حكم المستعمرات مع حقوق انتخاب محدودة ضمانا قليات (٢) .

كان الاهتمام البريطانى بهذه المنطقة يثير مخاوف البرتغال التى كانت تسعى لمد نطاق مستعمراتها من المحيط الهندى إلى المحيط الأطلسى بين موزمبيق وأنجولا ، فأعلنت بريطانيا إقليم بتشوانالاند مستعمرة بريطانية فى عام ١٨٨٥ لتكون منطقة عازلة فى وجه الأطماع البرتغالية وأصدر روبنسون الحاكم البريطانى لمستعمرة الرأس Cape Colony تعليماته بالسعى لعقد معاهدة

---

(1) Leys, Colin : Op. Cit., P. 45.
(2) Leys, Colin : Ibid., P. 46.

صداقة مع لوبنجولا ملك ماتابيلى فى روديسيا الجنوبية ووقعت معه معاهدة عام ١٨٨٨ وافق فيها على ألا يتصل بالخارج إلا عن طريق البريطانيين ، وكانت الخطوة الثانية على يد رودس الذى أرسل ثلاثة مبعوثين للحصول على امتياز من لوبنجولا لاستخراج المعادن والذى سمى بامتياز رود (Rudd Concession) الذى أنشئت على أساسه شركة جنوب أفريقيا البريطانية بجهود رودس عام ١٨٨٩ والذى خول الشركة سلطات الحكم فى حقل عملياتها .

ثار الماتابيلى على هذا الاستغلال وشكوا إلى الحكومة البريطانية التى كانت متواطئة مع رودس الذى انتهز فرصة الاشتباك بين الماتابيلى والشونا للتدخل فدمر جيش لوبنجولا ثم تمكن عن طريق الاحتيال والغدر من احتواء كل من الماتابيلى والشونا والسيطرة على بلادهما ، وتمكن المستوطنون الذين استخدمهم رودس فى الإغارة من إقامة المزارع وشاركت شركة جنوب أفريقيا فى هذه الإغارات واستقر الأمر للمستوطنين الذين أنشأوا فى عام ١٨٩٠ مدينة سالسبورى واستمرت الغارات رغم تأكيد هنرى لوك المندوب السامى البريطانى إلى لوبنجولا بعدم وجود نية للغزو ، لكن المستعمرين صمموا على الاستمرار فى الحرب والاستيلاء على الأرض بحيث يحصل الواحد منهم على ستة آلاف فدان وجزء من ماشية الماتابيلى .

كانت المناطق الخاضعة لنشاط شركة جنوب أفريقيا البريطانية تعرف باسم زامبيزيا الشمالية والجنوبية (Northern and Southern Zambezia) ثم عدل اسمها فى عام ١٨٩٥ فسميت : روديسيا الجنوبية وكانت تتكون من ماشونالاند وماتابيلى لاند وتقعان جنوب نهر الزمبيزى ، أما المنطقة شمال الزمبزى فقد سميت روديسيا الشمالية .

كان رودس يهدف إلى أن تكون روديسيا متمتعة بالحكم الذاتى من خلال كونها إحدى ولايات جنوب أفريقيا ، لكن الأمور لم تجر على هواه ، فقد حكمت روديسيا الجنوبية فى المرحلة الأولى بواسطة شركة

جنوب أفريقيا ورئيسها يعرف باسم مدير (Administrator) ولها مجلس تشريعى أصبح بحلول عام ١٩١٤ يتكون من أغلبية منتخبة (١). وفى هذا العام انتهى عقد الشركة الذى كان ممنوحاً لها عام ١٨٨٩ لمدة ٢٥ عاماً وخير المستوطنون بين تجديد عقد الشركة أو الانضمام إلى جنوب أفريقيا كما كان رودس يريد . ورغم ارتياحهم لحكم الشركة إلا أن المستوطنين البريطانيين انزعجوا من وصول البوير للحكم فى اتحاد جنوب أفريقيا فاختاروا تجديد عقد الشركة عشر سنوات أخرى (٢) .

وفى خلال هذه الفترة طرحت عدة آراء حول المستقبل على النحو التالى :

١ ــ إقتراح مدير الشركة بأن تتحد روديسيا الشمالية مع روديسيا الجنوبية ، لكن المستوطنين رفضوا الاقتراح كلية لاعتقادهم أن الشمال متخلف كثيراً وقد يعرقل تطورهم .

٢ ــ أن تتحد روديسيا الجنوبية مع اتحاد جنوب أفريقيا كولاية أخرى وقد شجع الجنرال سمطس (Smuts) الفكرة وقدم الكثير من المغريات .

٣ ــ أن تصبح روديسيا الجنوبية مستعمرة بريطانية ذات حكومة مسئولة .

وفى عام ١٩٢٢ اختار المستوطنون من خلال الانتخابات أن تكون روديسيا الجنوبية مستعمرة بريطانية متمتعة بالحكم الذاتى وبذلك انتهى حكم شركة جنوب افريقيا رغم احتفاظه ببعض الحقوق المتعلقة بالتعدين والسكك الحديدية .

كانت الدول الأوروبية قد عقدت فى عام ١٨٩٠ ــ ١٨٩١ عدة اتفاقيات فيما بينها لتسوية خلافاتها حول المنطقة منها اتفاقية بين بريطانيا

---

(1) Hanna, A.J. : The Stor of the Rhodesias and Nyasaland, PP. 89, 90.

(2) Kingsworth, G.W. : Op. Cit., P. 124.

والبرتغال تأكد فيها حق بريطانيا فى ماشونالاند ونياسالاند ، ثم الاتفاقية بين بريطانيا و لمانيا عام ١٨٩١ ، طقتضاها أصبحت المنطقة غرب نياسالاند التى كانت تسمى روديسيا الشمالية تخضع لحكم جنوب أفريقيا البريطانية ، وكانت المنطقة الواقعة شمال الزمبيزى تضم ثلاثة أجزاء : الأول محمية باروتسيلاند (Barotseand) فى الغرب التى لجأ زعيمها إلى بريطانيا لحمايته من الماتابيلى ، أما الجزءان الآخران فقد اتحدا عام ١٩١١ تحت اسم روديسيا الشمالية والتى ظلت حتى عام ١٩٢٤ خاضعة لحكم شركة جنوب أفريقيا البريطانية ومنحت دستوراً نص على وجود حاكم ومجلس تشريعى وآخر تنفيذى .

أما نياسالاند فقد سوى النزاع حولها بين بريطانيا والبرتغال بمقتضى اتفاقية ١٨٩١ كما ذكرنا وأعلنت محمية وسط أفريقيا البريطانية والتى سميت فى عام ١٩٠٧ باسم نياسالاند ، وحصلت على دستور جديد ينص على وجود حاكم ومجلس تشريعى ومجلس تنفيذى وكانت العضوية فيه تزداد من عام إلى آخر ، وطبق نظام المجالس الإقليمية فى معظم أقاليم نياسالاند .

ظهرت فكرة توحيد روديسيا الشمالية والجنوبية فى عام ١٩١٥ والتى رددها مديرو شركة جنوب أفريقيا البريطانية بهدف تقليل النفقات الإدارية لكن المستوطنين فى روديسيا الجنوبية عارضوا خوفاً من تخلف الشمال كما ذكرنا فضلاً عن زيادة النسبة العددية للأفريقيين فى حالة الانضمام ولم تستطع الشركة الحصول على موافقة بريطانيا على اقتراحها نظراً لمعارضة المستوطنين (١) .

ورغم أن بريطانيا كانت تأخذ مصالح المستوطنين فى الاعتبار ، إلا أن المستوطنين اعتبروا الاتحاد عملية غزو من جانب بريطانيا موجهة ضد سيطرة الأوروبيين ، أما الفريق الثانى فقد صدم لمجرد سماع فكرة وجود ممثلين أفريقيين فى الجمعية التشريعية الفيدرالية يجلسون بجوار البيض ،

---

(1) Hanna, A.J. : Op. Cit., P. 243.

أما الفريق الثالث فقد رأوا فى الاتحاد خطوة نحو الابتعاد عن جنوب أفريقيا (١) .

بعد اكتشاف النحاس فى رودبسيا الشمالية تغير مسلك الأوروبيين تجاه الأفريقيين وزاد عدد المستوطنين فيها وبالتالى زاد نفوذهم لدى الحكومة البريطانية خاصة بعد انتهاء عقد شركة جنوب افريقيا عام ١٩٢٤ وانتقال السلطة إلى الحكومة البريطانية ، وأدت الزيادة المستمرة فى أعداد الأوروبيين فى روديسيا الشمالية إلى أن يحاولوا الوصول إلى نفس القدر من السلطة الذى وصلوا إليه فى رودسيا الجنوبية .

وفضلا عن اكتشاف النحاس فقد ظهر عامل آخر أثر فى اختيارات المستوطنين البريطانيين ، وهو وصول الجنرال هرتزوج (Hertzog) أحد زعماء البوير إلى السلطة فى جنوب فريقيا فى انتخابات عام ١٩٢٤ ، ونظراً للعداء التقليدى من جانب البريطانيين للبوير ، عاد الاهتمام مرة أخرى بموضوع الاتحاد مع روديسيا الشمالية ، ولكن ظهرت لبعض الوقت آراء تقول بأن روديسيا الشمالية ربما تكون أقرب إلى نياسالاند وشرق أفريقيا البريطانية (كينيا ، أوغنده ، تنجانيقا) منها إلى روديسيا الجنوبية التى تتمتع بالحكم الذاتى .

منذ ذلك الحين بدأت بريطانيا تتحرك لوضع سياسات لحكم هذه المناطق ودراسة الأفكار الاتحادية بين الأقاليم الخاضعة لها فى وسط أفريقيا وشرقها ، وعلى ذلك مرت السياسات البريطانية فى منطقة وسط أفريقيا بثلاث مراحل زمنية بدأت منذ عام ١٩٢٤ ونتوقف عند عام ١٩٥٣ .

المرحلة الاولى : ١٩٢٤ ـ ١٩٣٥

تأكيداً من الحكومة البريطانية للاستجابة لمطالب المستوطنين البريطانيين قامت بإرسال لجنتين لدراسة الأفكار الاتحادية التى تتردد فى أوساط هؤلاء المستوطنين ، كانت اللجنة الأولى لجنة برلمانية فى عام ١٩٢٤ تبعتها لجنة

---

(1) Hatch, Joh : Africa Today and Tomorrow P. 153.

أخرى عينها المستر أميرى وزير الدولة للمستعمرات برئاسة هيلتون يونج (Hilton Young) عام ١٩٢٧ لبحث نوع الارتباط المقترح بين الأقاليم الخمسة : روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية وأقاليم شرق أفريقيا البريطانية الثلاثة كينيا و وغندة وتنجانيقا (١) .

كان رد الفعل بين المستوطنين فى روديسيا الشمالية حينذاك هو أنهم يفضلون مستوطنى روديسيا الجنوبية ، وعليه قام اثنان من ممثليهم بالاتصال بحكومة روديسيا الجنوبية لمناقشة الشروط فى حالة الاتحاد بينهما ، وكان الهدف الحقيقى لمستوطنى روديسيا الشمالية فى الواقع هو الاستقلال عن وزارة المستعمرات ، أظهرت حكومة روديسيا الجنوبية استجابة واضحة وعرضت منحهم تمثيلا وزارياً وتنازلات مادية أخرى . كانت روديسيا الجنوبية من جهتها تعتقد أن الثمن الذى تدفعه للاتحاد معقول وأفضل من أن تترك روديسيا الشمالية لتتحد مع قاليم أخرى فى الشمال ، وانتهى المستر يونج إلى أن معظم المستوطنين فى روديسيا الشمالية يرغبون فى الانضمام إلى روديسيا الجنوبية .

أيد هذه النتيجة المستر موفات (Moffat) رئيس وزراء روديسيا الجنوبية إستناداً إلى وجه الشبه بين الإقليمين من حيث المثل والمشاعر الخاصة بالمستوطنين ، وكان يرى أن ضم الإقليمين سيمكن الاتحاد من مواجهة أية تغييرات فى الأقاليم المجاورة ، أما بخصوص المشكلة العنصرية فكان رأيه أنه يمكن معالجتها بالعمل الموحد من جانب الجاليات البريطانية فى كل من وسط أفريقيا وجنوب أفريقيا ، كما كان يرى أن الاتحاد يستطيع أن يخطو بالنواحى الإدارية والاقتصادية خطوات واسعة نحو الكمال وبخلق دولة أكبر قوة ونفوذاً ، مادياً ومعنوياً فى أفريقيا الجنوبية كلها . لذلك اقترحت روديسيا الجنوبية على اللجنة الضم مع التمثيل فى البرلمان . والملاحظ أن هذه الترتيبات لم يكن للمصالح الأفريقية فيها أى مكان

---

(1) Hanna, A.J. : Op. Cit., P. 244.

أو اعتبار ، وفى عام ١٩٢٨ بدا أن الضم يخدم كثيراً من المصالح الاقتصادية والعنصرية والسياسية فى الإقليمين ولكن كان من بين مساوئه بالنسبة للبيض فى روديسيا الجنوبية إلغاء احتكارهم لبعض المهن حيث أنها مفتوحة مام الأفريقيين فى روديسيا الشمالية .

أما السير هيلتون يونج نفسه فقد كانت آراؤه مخالفة لبقية أعضاء اللجنة ، إذ أنه كان يؤيد فكرة تقسيم روديسيا الشمالية فيضم أغنى جزء فيها إلى روديسيا الجنوبية ويضم الباقى — بما فى ذلك نياسالاند — فى اتحاد عام ، أما باقى أعضاء اللجنة فكانوا يمقتون سياسة روديسيا الجنوبية وأيدوا الوضع السائد وبدأ الأوروبيون فى روديسيا الشمالية الحديث مرة أخرى عن الإستقلال .

أصدر لورد باسفيلد (Passfield) فى عام ١٩٣٠ مذكرة أوضح فيها سياسة الوصاية (Trusteeship) وتقضى باحتفاظ الحكومة البريطانية بحق الإشراف النهائى .

تأثر المستوطنون فى روديسيا الشمالية لهذه المذكرة ، وقامت ضجة من أجل الانضمام إلى روديسيا الجنوبية وهددوا بالاستمرار فى الطريق الذى يريدونه رغم العقبات وأن يلتمسوا العطف الذى ينشدونه من المستعمرات المجاورة التى تتمتع بمؤسسات أكبر إستقلالا ، لكن اللورد باسفيلد — جريا على سياسة بريطانيا فى تقديم مصلحتها الخاصة إذا تعارضت مع مصلحة المستوطنين — أوضح لهم أن آراءهم لا تتفق مع سياسة الحكومة البريطانية وأنه لا يستطيع أن ينحرف عن سياسة حكومته .

كانت هذه السياسة من جانب الحكومة البريطانية لطمة كبرة لثقة المستوطنين فى هذه الحكومة وأصبحوا مقتنعين بأن أملهم الوحيد يتمثل فى تضامنهم والتخلص من السيطرة البريطانية (١) .

---

(1) Ayandele and Others : The Growth of African Civilisation, Vol. 2, P. 289.

وعندما وصلت مذكرة لورد باسفيلد إلى السير جيمس ماكسويل (James Maxwell) حاكم روديسيا الشمالية ، أكد للمستوطنين أن المذكرة لن تغير شيئاً من سياسته ، وبالمثل أكد لهم هيوبرت يونج (Hubert Young) الحاكم التالى له أن مصالح البيض لا يمكن أن تجيء بعد مصالح الوطنين الأفريقيين — ولكن بمضى السنين صار هناك اقتناع لدى مستوطنى روديسيا الشمالية بفكرة الاندماج التى أشارت إليها مذكرة باسفيلد خاصة بعد الركود الذى أصاب أسواق النحاس فى العالم حتى اضطر كثيرون من المستوطنين إلى الهجرة من روديسيا الشمالية .

المرحلة الثانية : ١٩٣٦ — ١٩٥٠ :

تعهد ممثلو المستوطنين فى المجلس التشريعى فى يناير ١٩٣٦ بتأييد فكرة الإندماج واجتمعوا بصفة غير رسمية بممثلى الأحزاب السياسية فى روديسيا الجنوبية عند شلالات فيكتوريا لبحث الموضوع . وكان من المتوقع الوصول إلى اتفاق لولا معارضة حزب العمال فى روديسيا الجنوبية الذى اشترط أن تطلق الحرية كاملة للحكومة المشتركة للتصرف فى السياسة الخاصة بالوطنيين الأفريقيين كيفما تشاء ، لكن الحكومة البريطانية رفضت الاقتراح .

وبعد عامين من مؤتمر شلالات فيكتوريا عينت الحكومة البريطانية لجنة برئاسة لورد بلديسلو Bledisloe بناء على إلحاح مستر هجنز (Huggens) رئيس وزراء روديسيا الجنوبية وأصدرت اللجنة تقريراً فى عام ١٩٣٩ أوصت فيه بقبول سياسة الإندماج من حيث المبدأ بالنظر إلى ما لاحظته اللجنة من الاعتماد الاقتصادى المتبادل بين الأقاليم الثلاثة ولكن ليس قبولا فورياً وذلك بسبب اختلاف سياسة الروديسيتين إزاء الوطنيين الأفريقيين . كما أوصت اللجنة بإيجاد أقصى قدر من التنسيق بين الإدارات الحكومية فى هذه الأقاليم وعمل مسح لاحتياجات المنطقة ووضع الخطط لتحقيقها فى المستقبل .

---

(1) H.M's Stationary Office: Report of the Advisory Commission, P. 12.

وفى خلال سنوات الحرب العالمية الثانية لم تترك فكرة الوحدة لتموت ، وأنشئ مجلس للتعاون بين الأقاليم الثلاثة تنفيذاً لمقترحات لجنة بلدسلو سمى مجلس أفريقيا الوسطى (Central African Council) ، الذى قام بالفعل بتنفيذ بعض المشروعات المشتركة بعد انتهاء الحرب مثل الخطوط الجوية لوسط أفريقيا (Central African Airways) وقالت الحكومة البريطانية أن هذا المجلس ليس بديلا لفكرة الاندماج .

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بدات ملامح التغيير فى المنطقة خاصة بالنسبة للوطنيين الأفريقيين ، وذلك نتيجة مشاركتهم مع الجيوش البريطانية واحتكاكهم بالشعوب الأخرى فى مسارح الحرب ، ثم ظهور مدن جديدة فى منطقة حزام النحاس فى روديسيا الشمالية كانت مراكز لإثارة الوعى القومى الأفريقى . ازدادت مخاوف المستوطنين من حكومة العمال البريطانية التى وعدت الأفريقيين بمنحهم الحكم الذاتى مما جعل المستوطنين يكثفون نشاطهم بزعامة السير روى ولنسكى (Ro Welensky) من أجل الاتحاد مع روديسيا الجنوبية .

من جهة أخرى تشجع المستوطنون فى روديسيا الجنوبية للاستجابة لدعوة ولنسكى وذلك على أثر انتصار البوير فى انتخابات جنوب أفريقيا عام ١٩٤٨ فتوقفوا عن أى تفكير فى الاتحاد مع جنوب أفريقيا .

عاود المستوطنون جهودهم السابقة فعادوا للاجتماع مرة أخرى عند شلالات فيكتوريا فى فبراير ١٩٤٩ بحضور المستر هجنز وسير روى ولنسكى لوضع مشروع اتحاد فيدرالى ودعى لهذا المؤتمر ممثلون عن المستوطنين فى الأقاليم الثلاثة ولم يدع له ى من الوطنيين الأفريقيين . وقد فشل هذا المؤتمر لاختلاف الآراء لأن البعض أراد أن يكون المؤتمر فى أضيق الحدود ورفض هجنز بحث فكرة تمثيل الأفريقيين فى البرلمان ، أما الوطنيون الأفريقيون

---

(1) Leys, Colin : Op. Cit., P. 10.

فكان رأيهم أن الضم أو الاتحاد لا يعنى إلا استبدال إشراف وزارة المستعمرات بإشراف المستوطنين .

كانت حكومة روديسيا الجنوبية تهدف إلى القضاء على مجلس وسط أفريقيا لتوجيه اهتمام الحكومة البريطانية نحو الاتحاد الفيدير الى ، فأعلنت روديسيا الجنوبية عزمها على ترك المجلس فى خلال إثنى عشر شهراً بحجة عدم تعاونه معها فى الشئون التنفيذية ، وقام هجنز بزيارة لندن حيث طالب هناك بعقد موتمر من ممثلين رسميين من الأقاليم الثلاثة ووزارتى المستعمرات والكومنولث البريطانيين لبحث المسائل الواقعية المترتبة على الاتحاد الفيدير الى ، فوافق المستر جيمس جريفث (James Griffith) وزير المستعمرات البريطانى .

المرحلة الثالثة : ١٩٥١ ــ ١٩٥٣ :

وهى المرحلة التى اتخذت فيها الخطوات التنفيذية لقيام الاتحاد ، عقد لهذا الغرض موتمر فى لندن فى يناير ١٩٥١ هو موتمر الرسميين Officials Conference حضره كبار الرسميين من حكومتى روديسيا الشمالية وسط أفريقيا ورأسه المستر باكستر Baxter الوكيل المساعد لوزارة شئون الكمنولث .

كانت ورقة العمل الرئيسية للموتمر هى استعراض مقارن للسياسات الخاصة بالوطنيين الأفريقيين فوضحت الخلافات الدستورية بينها ، فبينما كانت الحكومة البريطانية تريد إعطاء الأفريقيين نصيباً فى الحكومة المركزية كانت سياسة روديسيا الجنوبية تتلخص فى الحيلولة دون التقدم السياسى حتى فى حالة الحكم الذاتى . لهذا أعلن الرسميون أنهم إنما يبحثون فى أوجه التشابه لا الإختلاف وأن الهدف النهائى للأقاليم الثلاث هو التقدم الاقتصادى والاجتماعى والسياسى للأفريقيين بالاشتراك مع الأوروبيين ، وإنقاذ وسط أفريقيا من الوقوع تحت تأثير سياسة التميز العنصرى التى تنتهجها جنوب أفريقيا ، وأوصى الموتمر بإنشاء اتحاد فيدير الى ووضع الخطوط العريضة لهذا المشروع .

قام المستر جريفث وزير المستعمرات والمستر جوردون ووكر وزير الكمنولث بزيارة لوسط فريقيا فى سبتمبر ١٩٥١ وتبين لهما معارضة الأفريقيين لمشروع الاتحاد . وضعت الترتيبات لعقد مؤتمر عند شلالات فيكتوريا ضم ممثلين عن الأقاليم الثلاثة روعى فيه حضور ممثلين عن الأفريقيين لأول مرة ، ونظراً لشدة معارضة الأفريقيين حاول هجنز تأجيل المؤتمر لكن جريفث رفض على أساس أن موافقة الأفريقيين على المشروع الاتحادى ضرورية لقيامة ، كما رفض الوزيران البريطانيان اقتراحاً آخر بأن يضع ممثلو روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية اجراءات لارتباط أوثق بينهما بعد رفض نياسالاند للمشروع كلية .

بعد مجئ حكومة المحافظين فى بريطانيا أعلن المستر ليتلتون Lyttelton وزير المستعمرات الجديد أن الحكومة البريطانية تشعر بالحاجة الشديدة إلى مسألة الاتحاد الفيدير الى وأنها ستعقد مؤتمراً فى يوليو ١٩٥٢ لهذا الغرض وذلك رغم معارضة الأفريقيين . وكان هجنز قد قام بزيارة للندن فى يناير ١٩٥٢ مع حاكمى روديسيا الشمالية ونياسالاند لإجراء محادثات خاصة مع الوزراء البريطانيين للإسراع بتطبيق مشروع الاتحاد قبل أن يثير الأفريقيون والنقاد فى بريطانيا معارضة للمشروع ، واستجابت الحكومة البريطانية لذلك بالفعل حتى أنها رفضت أن تتعهد أمام البرلمان بعدم فرض المشروع رغم معارضة الأفريقيين .

وفى أبريل ١٩٥٢ رشحت حكومات الأقاليم الثلاثة بعض الأفريقيين لحضور مؤتمر لانكاستر هاوس لكن هؤلاء المندوبين قاطعوا المؤتمر بعد اجراء مشاورات مع وزارة المستعمرات بسبب عدم السماح لهم بالاطلاع على جدول أعمال المؤتمر ، لذلك آثروا مقاطعته لأنه لن يستمع إلى معارضتهم كما أن حضورهم كان سيعنى موافقتهم ضمنياً على المشروع النهائى .

كان تقرير المؤتمر قد اتخذ شكل مسودة لمشروع الاتحاد الفيدير الى ، وبمجرد نشره كان محل أخذ ورد لمدة عام تقريباً ، وظهر أنه يمثل صفقة بين

الحكومة البريطانية وحكومة روديسيا الجنوبية وضعت سراً بين الطرفين اللذين كانا يخشيان ما قد تحدثه هذه الصفقة من نقد وعدم موافقة . وكان رد هجنز أن المشروع المعروض يعتبر أفضل ما يمكن الحصول عليه وأن التعديلات التى أدخلت عليه أزالت جميع نقاط الاعتراض عليه .

كان آخر المؤتمرات لبحث المشروع مؤتمر كارلمون هاوس الذى عقد فى يناير ١٩٥٣ وحضره خمسون مندوباً ، وكان الاجتماع سرياً ، وقد أدخلت على المشروع عدة تغييرات أهمها .

١ ــ أن مكتب الشئون الأفريقية يشكل لجنة دائمة فى البرلمان الفيدرالى من ثلاثة ممثلين للمصالح الأفريقية عن الأقاليم الثلاثة وواحد من الأفريقيين من كل إقليم ؛ ويعين الحاكم العام واحداً من هؤلاء الستة ليكون رئيساً للجنة .

٢ ــ نقل جميع الاختصاصات إلى الحكومة الفيدرالية ويصبح لها الحق المطلق فى تكوين قوة بوليس فيدرالى منفصل لاستخدامه فى أى اقليم بعد موافقة الحاكم .

٣ ــ عدم جواز إدخال تعديلات على توزيع السلطات قبل مضى عشر سنوات ما لم توافق المجالس التشريعية الثلاثة .

٤ ــ يعقد مؤتمر من الحكومات الفيدرالية والإقليمية لوضع الدستور الفيدرالى بعد مضى سبع سنوات من تنفيذ المشروع على الأقل أو عشر سنوات على الأكثر .

٥ ــ حرص المشروع على أمن جميع سكان الأقاليم الثلاثة وتقدمهم ورخائهم ، والسير قدما نحو الحصول على عضوية الكمنولث (١) .

وافق مجلس العموم البريطانى على المشروع فى مارس ١٩٥٣ وصوت حزبا العمال والأحرار ضده ، عرض المشروع بعد ذلك للاستفتاء فى أبريل ١٩٥٣ ، وعارضه الأعضاء الأفريقيون فى المجالس التشريعية ، وأصبح

---

(1) Leys, Colin : Op. Cit., P. 38.

المشروع الفيديرالى هو دستور الاتحاد الذى أصبح نافذ المفعول فى سبتمبر ١٩٥٣ واعتبر عضواً فى الكمنولث ولكن ليست له حقوق الدومنيون (١) .

أهداف السياسة البريطانية من إقامة الاتحاد :

يتضح من العرض السابق أنه فيما يتعلق بالسياسة البريطانية فقد حدث تحول من المعارضة لقيام الاتحاد إلى موافقة ، وتعرضنا إجمالا لمظاهر تلك المعارضة منها معارضة دوق ديفونشاير ثم معارضة لجنة هيلتون يونج فلجنة لورد باسفيلد . ومنذ البداية نتج عن موضوع الاتحاد خلافات حزبية فى بريطانيا ، ولكن بعد تولى حكومة المحافظين الحكم فى بريطانيا عام ١٩٥١ توصلت إلى اتفاق بشأن قيام الاتحاد (٢) ، رغم معارضة الأفريقيين وهو ما كانت بريطانيا تراعيه فى المراحل السابقة من التفاوض ، ويرجع هذا التحول من المعارضة إلى التأييد لقيام الاتحاد من جانب بريطانيا إلى العوامل التالية :

١ ــ **العوامل الاقتصادية :** إذ أنه ليس هناك اختلاف بين مؤيدى الاتحاد ومعارضيه على قيمته من الناحية الاقتصادية ، فمن الواضح أنه يؤدى إلى التكامل الاقتصادى بين الأقاليم الثلاثة ، حيث يتوفر فى روديسيا الجنوبية التعدين والتبغ والصناعات الثانوية ، وفى روديسيا الشمالية النحاس وبعض التبغ والذرة ، وفى نياسالاند الأيدى العاملة للمناجم والمزارع والصناعات المختلفة خاصة فى روديسيا الجنوبية(٣) . وهذا التكامل يؤدى بالتالى إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية خاصة فى ظل دستور الاتحاد الذى كفل استمرار السلطة فى أيدى الأوروبيين الذين يتمتعون بخبرات واسعة فى الشئون المصرفية والاقتصادية بصفة عامة .

٢ ــ **العوامل السياسية :** تأثرت بريطانيا بالتقرير الذى وضعه لورد هيلى (Hailey) عن الإدارة الوطنية والتطور السياسى بعد رحلته فى أفريقيا من

---

(1) HM's Stationary Office : Op. Cit., P. 15.
(2) Shepherd, D.S. : The Politics of African Nationalism, P. 137.
(3) Currie, D.P. : Federalism in the New Nations of Africa, P. 7.

أنه من الآمن لبريطانيا سياسيا واقتصاديا تجميع مستعمراتها فى تجمع أكبر . ظهر هذا الاتجاه بصفة عامة فى السياسة البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية وعبروا عنه بعبارة إعادة التجميع (Re-grouping) (١) . كما كانت بريطانيا ترى فى قيام الاتحاد الخاضع لنفوذها تدعيما للكمنولث البريطانى . كما كان مقصوداً به من جهة أخرى تدعيم نفوذ وسيطرة البيض فى مواجهة القومية السوداء(٢) .

٣ ــ الخوف من جنوب أفريقيا التى يسنطر عليها البوير بسياساتهم العنصرية التى كان يعارضها البريطانيون ذوو الأفكار الليبرالية مثل جيمس جريفث الذين كانوا يعتقدون أن روديسيا الجنوبية عليها أن ترتبط بجارتيها الشماليتين و أن تنضم إلى جنوب أفريقيا فتطبق فيها السياسات العنصرية .

٤ ــ ضمان قيام العلاقات العنصرية على أسس ليبرالية ، إذ كانت بريطانيا تطمع فى أن يؤدى استمرار سيطرة البيض التى ضمنتها بريطانيا من خلال نصوص دستور الاتحاد إلى أن تغرى المستوطنين باتباع سياسات اجتماعية ليبرالية ، أما المستوطنون فقد اعتبروا الاتحاد صفقة يتم بمقتضاها نقل السلطة إلى المستوطنين فى مقابل استمرار وزارة المستعمرات ، فى « حماية » مصالح الأفريقيين فى روديسيا الشمالية ونياسالاند وتنمية عملية المشاركة فى الاتحاد كله .

٥ ــ تدعيم تجربة المشاركة (Partnership) ، وعلى هذا الأساس تقبل الكثيرون فى بريطانيا فكرة الاتحاد وليس كإجراء لضمان سيطرة البيض .

وبالرغم من أن الاتحاد وجد مؤيدين له فى بريطانيا فقد وجد أيضاً من يعارضونه فى أوساط أعضاء البرلمان البريطانى ورجال الكنيسة ورجال الجامعات وغيرهم من المعنيين بمستقبل الأقاليم البريطانية فى أفريقيا ، وكان اعتراضهم مبنياً على الأسس التالية :

---

(١) الجمل ، شوقى : تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها ، ص ٦٠٩ .

(2) Currie, D.P. : Op. Cit., . 8.

١ ــ الاعتراض على تخلى بريطانيا عن مسئولياتها وثقلها إلى حكومة محلية مسئولة أمام الجالية الأوروبية ، وأن أية ضمانات لا جدوى منها فى مواجهة حكومة فيديرالية يسيطر عليها البيض بينما لا يملك الأفريقيون أية سلطة لإجبارها على احترام هذه الضمانات إذ أن بريطانيا نفسها لن تمارس عليها من الخارج سلطة الإجبار . كما أن التعديلات التى أدخلتها حكومة المحافظين على خطة حكومة العمال فى هذا الشأن جعلت الأفريقيين تحت رحمة المستوطنين وهذا معناه تخلى بريطانيا عن مسئولياتها لوزراء المحميتين .

٢ ــ الشكوك حول مبدأ المشاركة ، إذ شعر الكثيرون من البريطانيين بأنه لا يمكنهم أن يثقوا فى أن نقل مسئولية بريطانيا عن روديسيا الشمالية ونياسالاند سيكون موضع احترام المستوطنين ، ولهذا سحب حزب العمال بزعامة المستر تالى (Attlee) تأييده السابق لقيام الاتحاد لعدم وجود دليل مقنع على أن المستوطنين سيحترمون مبدأ المشاركة .

٣ ــ عدم ضمان مستقبل الحقوق السياسية للأفريقيين ، لأن الحكومة والبرلمان اللذين يسيطر عليهما الأوروبيون قد يستخدمان لتعميق امتيازات البيض بدلا من العمل على نقل نصيب من المشاركة السياسية فى السلطة للأفريقيين ، وذهب البعض إلى حد المطالبة بأن يوضع فى الاعتبار أن تكون الأغلبية للأفريقيين فى المستقبل القريب .

٤ ــ الرغبة فى عدم الصدام مع المعارضة الأفريقية رغم أنها قد تكون غير منطقية فى بعض الأحيان من وجهة النظر البريطانية ، وكانت آراء هؤلاء البريطانيين مبنية على أساس : الحكم بالاتفاق ، كراهية القسر ، قبول حق أى اقليم مستعمر فى أن يشارك فى اتخاذ القرارات التى تؤثر فى مستقبله .

موقف الوطنيين الأفريقيين من السياسة البريطانية :

كانت معارضة الأفريقيين للسياسة البريطانية الخاصة بإقامة اتحاد فى وسط أفريقيا منصبة بصفة أساسية على إهمال تمثيلهم فى أجهزة الاتحاد بالدرجة التى

تتناسب مع أغلبيتهم العددية ، فقاطعوا مؤتمر لانكاستر هاوس الذى عقد فى لندن فى أبريل ١٩٥٢ .

اعتبر الأفريقيون هذا الاتحاد بديلا لفكرة الاندماج (Amalgamation) بعد فشلها ، إذ كانت حكومة روديسيا الجنوبية ترغب منذ أمد بعيد فى إنهاء حماية بريطانيا على روديسيا الشمالية وضمها إلى روديسيا الجنوبية تحت الحكم لأوروبى مع تمتعها بحقوق الدومنيون (١) .

إن الادعاء بأن الأفريقيين قبلوا الاتحاد فى هدوء قول يجانبه الصواب ، حقيقة أنه لم تقع سوى أحداث بسيطة فى مرتفعات شيرى بنياسالاند وبعض مناطق روديسيا الشمالية ، لكن الحقيقة هى أن الاتحاد فرض على الأفريقيين تحت ضغط قوة أكبر منهم(٢) . وكانت معارضة الأفريقيين للاتحاد — كما قال هارى نكمبيولا (Harry Nkombula) زعيم حزب المؤتمر الأفريقى — على أساس أن المستوطنين فى وسط أفريقيا يهدفون إلى السيطرة الكاملة على الأفريقيين ، « لقد خانتنا الحكومة البريطانية ، وحان الوقت لأن نقول للبيض فى هذا البلد أن فى تأييدهم للاتحاد خطورة لا علينا فحسب بل على وجودهم وسعادتهم فى هذا البلد ، إنه بلدنا » (٣) .

كانت المزايا الاقتصادية للاتحاد تستهدف منفعة الأوروبيين أولا ، ولا يهم أن تعود بالضرر على الأفريقيين كما فى حالة سد كاريبا الذى أدى إلى نقل واحد وخمسين ألف عائلة أفريقية من مناطق سكنها إلى مناطق غير صالحة للزراعة فقاوم الأفريقيون فى البداية وقتل وجرح منهم ثمانية عشر (٤) .

كان من مظاهر المعارضة الأفريقية الشعبية للاتحاد ، ذلك المؤتمر الذى نظمه حزب المؤتمر الوطنى الافريقى (ANC) فى أغسطس عام ١٩٥٢ وحضره

---

(1) Lessing' Peter : The African Kaleidoscope, P. 268.
(2) Legum, Colin : Must we lose Afri ca ? P. 186.
(3) Davis, J.A. : Southern Africa in Transition, P. 109.
(4) Democratic Voice International, PP. 6—7.

كبار الزعماء القبليين وزعماء نقابات العمال وغيرهم من الشخصيات الأفريقية الهامة ، وقد تمثلت أهمية ذلك المؤتمر فى أنه جمع الفئات الثلاث ذات التأثير فى الحقل السياسى الأفريقى وهم الزعماء القبليون والعمال والطبقة المتعلمة ، وهى ظاهرة هامة إذ أن نشاط حزب المؤتمر حتى ذلك الحين كان مقصورا على المتعلمين من سكان المدن . ومنذ مؤتمر لوساكا أخذ الزعماء القبليون يعبرون عن معارضتهم الصريحة للاتحاد وذهب بعضهم الى حد التوجه إلى لندن فى الوقود التى كانت تذهب إليها للتعبير عن الاحتجاج على أقامة الاتحاد (١) .

أبدى هؤلاء الزعماء — وبالتالى سكان القرى التابعون لهم — مخاوفهم ازاء مستقبل الأراضى فى ظل الاتحاد ، والمعروف أنه طبقاً للعادات الاجتماعية الأفريقية فان استخدام الأراضى والمراعى يجرى على المشاع بينهم والأرض غير قابلة للبيع أو الشراء ، وكانت هذه المخاوف لها أسس من تجارب سابقة خاصة فى روديسيا الجنوبية حيث كان الأفريقيون يطردون منها لتخصص للأوروبيين ، ومن ثم كان أعتراض الأفريقيين فى روديسيا الشمالية ونياسالاند مبنيا على أساس هذه التجربة ولاعتقادهم أن الأوروبيين يستطيعون أن ينزعوا ما يشاءون من الأراضى إذا رأوا فى ذلك مصلحة لهم . وقد سبق لهم بالفعل أن طردوا قبائل لمبا (Lemba) من مناطق زراعتهم عند اكتشاف خام النحاس فى منطقة حرام النحاس بالإضافة إلى طرد القبائل حول سد كاريبا كما ذكرنا .

من جهة أخرى كان الأفريقيون فى روديسيا الشمالية ونياسالاند يخشون أن يتسلط الأوروبيين فى روديسيا الجنوبية على الحكومة الاتحادية خاصة إذا كانت العاصمة فى سالسبورى ، بالإضافة إلى نقل ممارستهم للتفرقة العنصرية التى يطبقونها هناك على الأفريقيين .

---

(1) Leys, Colin : Op. Cit., P. 143.

كان أول من أشار إلى معارضة الأفريقيين للاتحاد أو الاندماج لجنة بلديسلو فى تقريرها عام ١٩٣٩ الذى قالت فيه أن معلومات الأفريقيين خاصة من نياسالاند الذين عملوا فى كل من روديسيا الجنوبية وجنوب أفريقيا أفنعتهم بأن التفرقة العنصرية التى تطبق فى هذين البلدين تسير على نمط واحد ، والاختلاف بينهما هو اختلاف فى تفصيلات تطبيقها فقط .

وقد أشار و بصفة خاصة إلى ممارسة التفرقة فى شكل قوانين تصاريح المرور (Pass Laws) وقانون توزيع الأراضى (Land Apportionment Act) فى روديسيا الجنوبية ، ويقضى قانون تصاريح المرور بأنه يتعين على الأفريقيين حمل هذه التصاريح عند زيارتهم للمدن أو عند السير ليلا ، أما قانون توزيع الأراضى فقد قضى بتخصيص ثمانية وأربعين مليونا من الأفدنة على الأوروبيين وحرم على الأفريقيين امتلاك أية أراضى فى المدن الكبيرة(١) .

كما خشى الأفريقيون أن تضيع منهم فرصة الحصول على الاستقلال من بريطانيا لأن أقامة الاتحاد ستعنى — فى تقدير الأفريقيين — نقل السلطة إلى المستوطنين الأوروبيين . وبالتالى لن تكون هناك فرص للاستقلال وإذا حدث فهو استقلال للأوروبيين عن بريطانيا .

وقد عبر عن هذه المخاوف أثنان من الزعماء الأفريقين هما الدكتور هاستنجر باندا (Hastings Banda) زعيم نياسالاند ، وهارى نكبيولا فى المذكرة التى قدماها رداً على خطة موتمر الرسميين فى عام ١٩٥١ ، وقد عبرا فيها عن اعتقادهما بأن أقامة الاتحاد لن تكون فى مصلحة الأفريقيين فى روديسيا الشمالية ونياسالاند للأسباب التالية : (٢) .

١ — أنه سيحرم الأفريقيين من الروابط السياسية والثقافية المباشرة مع المملكة المتحدة ، وسيكون معناه توقف سياسة « رعاية » الأفريقيين التى تقوم بها حكومة المملكة المتحدة حالياً فى الاقليمين .

---

(1) Pike, J.G. : Op. Cit., PP. 111, 112.
(2) Pike, J.G. : Op. Cit.,P. 114.

٢ ــ أنه سيعنى سيطرة روديسيا الجنوبية بدلا من « رعاية المملكة المتحدة » إذ أن سياسة الاقلية الأوروبية الكبيرة فيها تجاه الوطنيين سوف تمتد إلى الأفريقيين ف روديسيا الشمالية ونياسالاند ، كما ستمتد معها سياسة التميز العنصرى .

٣ ــ أن الاتحاد وجه آخر لسياسة الاندماج ، وقد لجأ رئيس وزراء روديسيا الجنوبية إلى فكرة الاتحاد بعد فشل فكرة الاندماج التى لم يقبلها الافريقيون ولم تصدق عليها حكومة المملكة المتحدة .

٤ ــ أنه سيمكن المستوطنين فى روديسيا الجنوبية من الوصول بالاتحاد إلى مرحلة الدومنيون الذى يعنى اطلاق حريتهم فى التعامل مع الوطنيين الأفريقيين فى الاتحاد على النحو الذى يعامل به المستوطنون الأفريقيين فى جنوب أفريقيا بعد وصولها لمرحلة الدومنيون .

أثر فشل حملة حزب المؤتمر (ANC) ضد محاولة فرض فصل على معنويات الأفريقيين لعدة سنوات وأصابهم الوهن والتفكك ، وفصل الكثيرون من الأفريقيين من أعمالهم وبدأت الشكاوى تنهال على الحزب ، لكن لم يجد هارى نكمبيولا ما يفعله لهم إلا أن ينصح هؤلاء التعساء بالعودة إلى قراهم للعمل بالزراعة .

أخذ تكمبيولا يبحث عن مخرج من هذه الورطة فلم يجد من طريق أمامه سوى الدعوة إلى التجزئة (Partition) قبل أعلان الاتحاد ، أى أن يكافح كل أقليم على حدة لتحقيق مايريد ، لكن الزعماء الأفريقيين فى روديسيا الجنوبية هاجموا الفكرة رغم أنها وجدت ترحيبها من الوطنيين فى لوساكا . وعند ذلك الحين أخذ حزب المؤتمر يتجه إلى معالجة الشئون المحلية تعويضاً له عن خيبة الأمل التى منى بها . ومع ذلك لم تتوقف السلطات عن ملاحقة أفراد الحزب وضيقت عليهم فى أعمالهم بعمليات الملاحقة خاصة فى أوساط الرؤساء القبليين مما اضطر بعضهم للانحياز إلى جانب السلطة بل ذهب البعض

لآخر منهم إلى حد تحريم أى نشاط للحزب فى منطقتة خوفا من بطش السلطات وتنكيلها بهم(١) .

ومع ذلك استطاع الوطنيون الأفريقيون أن يعيدوا تنظيم صفوفهم فى روديسيا الشمالية وقاموا باضراب فى أبريل ١٩٥٣ ضد أقامة الاتحاد واشترك فيه ثلاثون ألفا من الوطنيين الأفريقيين .

(1).Hall, Richard : Zambia, P. 174.

خاتمـــة :

يتبين من العرض السابق أن بريطانيا مهدت لغزو المنطقة بالأعمال الكشفية الجغرافية التى قام بها لفنجستون بصرف النظر عن الدوافع الشخصية التى كانت تحرك لفنجستون فيما قام به ، لكن الحكومة البريطانية أفادت من جهوده العلمية ومن حماس بعض الاستعماريين البريطانيين من أمثال سيسيل رودس وهارى جونستون .

كانت بريطانيا فى تحركها فى المنطقة تعمل أولا على احباط محاولات القوى الاستعمارية الأوروبية لاحتكارها ، فاصطدمت بالبرتغال التى كانت تريد خطا متصلا لمستعمراتها من المحيط الأطلسى إلى المحيط الهندى لأن ذلك يعرقل أحلام الاستعماريين البريطانيين الذين كانوا ينادون بفكرة « من القاهرة إلى الكاب » ، وهو ما حدث تماما عندما اصطدمت مع فرنسا فى فاشودة عندما كانت الأخيرة تريد كذلك مد مستعمراتها من السنغال إلى جيبوتى فى خط متصل .

أما فيما يتعلق بالسياسات المحلية فكانت بريطانيا تعمل على مراعاة مصالح المستوطنين ولكن بشرط عدم تعارض ذلك مع مصالحها الخاصة ، وكانت حكومة العمال مدعمة بأفكار الليبراليين فى بريطانيا تحاول اعطاء دور ما فى شئون المنطقة بصورة متدرجة إلا أن الحكام البريطانيين فى المنطقة والمعينين من قبل الحكومة البريطانية لم يعيروا هذه الأفكار أى اهتمام ، وعندما جاءت حكومة المحافظين إلى الحكم عملت على تغليب مصالح المستوطنين على ما عداها وسارت فى طريق اقامة الاتحاد رغم معارضة الأفريقيين .

كان تأييد الحكومة البريطانية للاتحاد راجعا إلى عوامل كثيرة بخلاف المزايا الاقتصادية ، تأتى فى مقدمة ذلك محاولة ايجاد كيان سياسى تكون الغلبة فيه للمستوطنين البريطانيين حتى لايرتموا فى أحضان جنوب أفريقية التى تسيطر عليها أعداؤهم البوير كما أن هذا الكيان السياسى سيدعم الكومنولث الذى يدور فى تلك السياسة البريطانية ، وهكذا فرض الاتحاد على الأغلبية الأفريقية رغما عن ارادتها .

المراجـــع

أولا : المراجع العربية :

— الجمل ، شوقى : تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها (القاهرة ، ١٩٧١)

— رياض ، زاهر : كشف أفريقيا (القاهرة ، ١٩٦١) .

ثانياً : المراجع الأجنبيـــة :

— Ayandele & Others : The Growth of African Civilisation (Londn, 1971).

— Currie, D.P. : Federalism in the New Nations of Africa (Chicago, 1964).

— Davis, J.A. & Baker, J.K. : Southern Africa in Transition (London, 1966).

— Hall, Richard : Zambia (London, 1966).

— Hallett, Robin : Africa since 1875, Vol. 2 (Lcdon, 1975).

— Hanna, A.J. : The Story of the Rhodesias and Nyasaland (London, 1960).

— Hatch, John : Africa Today & Tomorrow (New York, 1962).

— Her Majesty's Stationary Office : Report of the Advisory Commission on the Review of the Consti tution of Rhodesia and Nyasa-Mand (London, 1960).

— Kingsworth, Q. . : Africa South of the Sahara (London, 1962).

— Legum, Colin : Must We Lose Africa ? (London, 1962).

— Lessing, Peter ; The African Keleidoscope (London, 1962).

— Leys, Coli : A New Deal in Central Africa (London, 1960).

— Pike, J.G. : Malawi, A Political & Economic History (London, 1968).

— Shepherd, G.W. : The Politics of African Nationalism (New York, 1962).

ثالثاً : الدوريات :

— National Democratic Party, Southern Rhodesia : Democratic Voice International, February—March 1961 (Cairo).

HISTORICAL DEVELOPMENT OF BRITISH POLICY IN CENTRAL AFRICA

By :

Dr. NASR EL-DIN RASHWAN HASSAN

By "Central Africa" in this paper, I mean the formerly British Territories of Norther Rhodesia, Southern Rhodesia and Nyasaland. fIn1924 Britain started its first steps towards studying the ideas call ng or unity among these territories, and possibly other territories in East-Africa, as expressed by British settlers.

The opening up and conquest of the area, the different machina tions contrived, and colonialist schemes meant for these territories by architects of British colonialism, namely Cecil Rhodes and Johnstonn anteceded by the geographical discoveries of Livingstone servedd

my estimation, as prelude to the subject.

British attempts to forestall the Portuguese and the Germans can not be understood seperately from British movements elsew here, in Fashuda, to deprive the French of their own schemes.

Deliberations among parties interested in establishing whatever type of relationship to the best installed ideas reivew of the convert and insinuated attitudes of the British and the white settiers, giving a due stress on African nationalist ambitions, resistance and demonstrations staged against what was cooked for them contrary to their free will.

The British were, in fact, very considerate of the will of the settlers, as long as no harm should be inflicted on their own interests.

I concluded by 1953, when the 'Federation of Central Africa" was proclaimed.